الفصل السابع
المنظمات البترولية الإقليمية والعالمية

ثمة منظمات إقليمية وعالمية تمثل الدول الرئيسية المعنية بإنتاج البترول وتصديره واستهلاكه، تجمعها مصالح مشتركة وأهداف واضحة وغايات معينة وضرورات محددة، وتؤثر تأثيرًا كبيراً في كل ما يتعلق بهذه الصناعة الحيوية في العالم، وما يرتبط بها من علاقات بمجالات الحياة الأخرى.

ويسلط هذا الفصل الضوء على هذه المنظمات مبيناً تاريخ إنشاء كل منها، والأسباب التي دعت إلى تأسيسها، والأهداف التي رسمت لها، والعوامل الزمنية التي أسهمت في ذلك، إضافة إلى الشركات الكويتية العاملة في مجال البترول والمنضوية تحت راية مؤسسة البترول الكويتية. وقد اعتمدت في كتابة الفصل على كتب ومنشورات مختلفة صادرة عن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، و منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، وعن مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة.

المبحث الأول: منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) (OPEC)

تعد هذه المنظمة الأبرز في مجالها عالمياً، وذات تأثير فاعل في كميات النفط المنتجة، ومن ثم المصدرة إلى دول العالم، كما أن قراراتها تسهم إسهاماً مباشراً في تحديد أسعار النفط.

وتضم المنظمة في عضويتها اثنتي عشرة دولة هي السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا (الأعضاء المؤسسون)، ثم انضمت إليها في أوقات لاحقة قطر والإمارات ونيجيريا والجزائر وليبيا وإندونيسيا وأنغولا، وتتخذ المنظمة من فيينا عاصمة النمسا مقراً لها.

الفرع الأول: أسباب إنشاء المنظمة

ثمة أسباب عدة استدعت إنشاء هذه المنظمة العالمية، لعل من أهمها:

١ ـ انتشار الوعي البترولي، إذ إن كثيراً من فئات المثقفين من تلك الدول الذين تلقوا تعليمهم في الدول الغربية عمدوا بعد عودتهم إلى توعية شعوبهم بأهمية الثروات النفطية وضرورة المحافظة عليها، باعتبارها مصدراً من مصادر الطاقة غير المتجددة.

٢ ـ إدخال مبدأ مناصفة الأرباح بين الشركات العاملة والأقطار المضيفة، وذلك بدلاً من قاعدة الطن المقطوع. وهذا أدى إلى إطْلاع الدول المصدرة على الأسعار العالمية، ومن هنا شعرت الدول المصدرة للبترول بالغبن، وأدى ذلك إلى تكتلها حرصاً منها على الدفاع عن مصالحها.

٣ ـ إدراك فنزويلا لخطر المنافسة بينها وبين دول الشرق الأوسط في المجالات النفطية دفعها إلى التعاون والتنسيق معها بشأن السياسات النفطية.

٤ ـ إقدام شركات البترول على تخفيض أسعار البترول مرتين في عامي ١٩٥٩م و١٩٦٠م، وهذا كان القشة التي قصمت ظهر البعير وأدت إلى ميلاد المنظمة.

الفرع الثاني: تأسيس المنظمة

بدعوة من الحكومة العراقية اجتمع في بغداد ممثلون عن السعودية والكويت والعراق وإيران وفنزويلا في الفترة من ١٠ ـ ١٤ سبتمبر ١٩٦٠م لتأسيس منظمة (أوبك)، والاتفاقية التي أسفرت عن تأسيس المنظمة سجلت في سكرتارية الأمم المتحدة بمقتضى أحكام المادة ١٠٢ من دستور الأمم المتحدة وذلك في ٦/ ١١/ ١٩٦٢م، ثم انضمت قطر إلى المنظمة في بداية ١٩٦١م، ثم ليبيا وإندونيسيا في عام ١٩٦٢م، وانضمت أبوظبي في عام ١٩٦٧م، ثم انضمت الجزائر في يوليو ١٩٦٩م، ونيجيريا في يوليو ١٩٧١م، والأكوادور والغابون (كعضو مشارك) في نوفمبر ١٩٧٢م، ثم تحولت عضوية الغابون إلى عضو كامل العضوية في يونيو ١٩٧٥م.

وفي عام ١٩٧٣م بعدما أقيمت دولة الإمارات العربية المتحدة انتقلت عضوية أبوظبي إلى هذه الدولة الجديدة، وبذلك أصبح أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول ثلاثة عشر عضواً، إلا أن الإكوادور انسحبت في بداية التسعينيات، والغابون في منتصف التسعينيات، وانضمت أنغولا إلى المنظمة في يناير ٢٠٠٧م، ليصبح عدد الأعضاء الفعليين اثني عشر عضواً.

الفرع الثالث: أهداف أوبك

إن أهم أهداف أوبك هو توحيد سياستها البترولية، وتقدير أفضل الوسائل لحماية مصالحها مع الأخذ في الاعتبار مصالح الدول المستهلكة.

وفيما يأتي أهم القرارات التي صدرت عن اجتماع بغداد (الذي أعلن فيه عن تأسيس المنظمة) والتي تعبر عن أهم أهداف المنظمة:

إن الدول الأعضاء لا يمكنها أن تظل غير مكترثة بالموقف الذي اتخذته ـ حتى الآن ـ شركات البترول بشأن إجراء تعديلات في الأسعار.

إن الدول الأعضاء ستطالب شركات البترول بالمحافظة على الأسعار مستقرة وغير معرضة لأي تقلبات لا ضرورة لها. وإن الدول الأعضاء ستحاول بكل الوسائل المتيسرة إعادة الأسعار الحالية إلى المستويات التي كانت عليها قبل التخفيضات، وفي حالة نشوء أي ظروف جديدة تستوجب حسب تقدير شركات البترول تعديلات في الأسعار فعلى تلك الشركات الدخول في مشاورات مع العضو أو الأعضاء الذين يهمهم ذلك لغرض شرح الظروف شرحاً وافياً.

إن الأعضاء سيدرسون ويضعون نظاماً لتأمين استقرار الأسعار بوسائل من ضمنها تنظيم الإنتاج، مع أخذ مصالح البلاد المنتجة والمستهلكة بنظرة الاعتبار الكامل، ومراعاة ضرورة توفير دخل مستمر للدول المنتجة وإمدادات منتظمة واقتصادية وكفؤة من هذا المصدر من الطاقة المستهلكة ومردود عادل على رأس المال لأولئك الذين يستثمرون أموالهم في الصناعة البترولية.

إذا أقدمت شركة ما (نتيجة لتطبيق أي قرار جماعي يتخذه المؤتمر) على فرض عقوبات مباشرة أو غير مباشرة ضد واحد أو أكثر من الأقطار الأعضاء،

فلا يجوز لأي عضو آخر قبول أي عرض يتضمن معاملة تنطوي على منفعة، سواء أكانت على شكل زيادة في الصادرات أم تحسين في الأسعار يقدّم إليه من قبل الشركة أو الشركات بقصد تثبيط العزم عن تطبيق القرار الإجماعي المتخذ من قبل المؤتمر.

وبغية تنفيذ القرارات السابقة يقرر المؤتمر إنشاء منظمة تدعى منظمة الدول المصدرة للبترول؛ لأجل التشاور المنتظم بين أعضائها لغرض تنسيق وتوحيد سياسات الأعضاء، لتقرر من ضمن ما تقرره الموقف الذي يجب على الأعضاء اتخاذه كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

كما قرر المؤتمر ترك الباب مفتوحاً أمام كل دولة تصدر كميات مهمة من البترول الخام لأن تصبح عضواً جديداً إذا قبلت بصورة جماعية من قبل الأعضاء الخمسة الأصليين للمنظمة.

ولوضع هذه القرارات موضع التنفيذ، فإن على المنظمة أن تعقد اجتماعات مرتين في السنة على الأقل، كلما اقتضت الضرورة في إحدى عواصم الأعضاء أو في أي مكان آخر. كما أنشأت المنظمة سكرتارية لمتابعة تنفيذ قرارات المنظمة.

الفرع الرابع: مدى نجاح (أوبك) في تحقيق أهدافها

طرحت تساؤلات عدة عن مدى تمكن (أوبك) من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها، والتي عملت جاهدة على إنجازها.

ويرى بعض الباحثين أن الإجابة عن هذه التساؤلات تكمن في النقاط الآتية:

أ ـ عقب تكوين منظمة الدول المصدرة للبترول فإنها نجحت في إقامة نموذج لأسعار النفط يكون دور الريادة فيه للمنظمة، وبذلك سحبت البساط من تحت أقدام شركات النفط العملاقة (الأخوات السبع Seven Sisters).

ب ـ أدت الزيادة المطردة في الطلب على النفط في كل من أوروبا واليابان،

وانقطاع إمدادات النفط من بعض الدول المنتجة، وقيام بعضها الآخر بإحداث تغييرات جذرية في اتفاقيات الامتيازات النفطية وغير ذلك، إلى ارتفاع أسعار النفط.

جـ ـ اتخذت المنظمة بعض الخطوات الإيجابية لمصلحة أعضائها مثل إسقاط نفقات التسويق (التي كانت الشركات تقتطعها لنفسها مقابل التسويق) من النفقات العامة وليس جزءاً من حصة الدولة المصدرة للنفط، إضافة إلى رفع معدل ضريبة الدخل، وفي النهاية دخول أعضائها في المشاركة في المشروعات البترولية على أراضيها.

د ـ أنشأت المنظمة وكالة أنباء خاصة بها (أوبيكنا)، وذلك لمواجهة الحملة الإعلامية المسعورة التي تقوم بها أجهزة إعلام وكالة الطاقة الدولية.

هـ ـ إلا أن المنظمة لم تنجح في تحقيق أهم أهدافها، وهو المحافظة على أسعار النفط أو على الأقل السيطرة عليها، وذلك لأسباب عدة:

السبب الأول: أن المنظمة لم تضم في عضويتها جميع الدول المصدرة للبترول في العالم، فأعضاؤها ١٢ دولة، والواقع أن عدد الدول المصدرة للبترول يفوق هذا العدد بكثير. وهذا في حد ذاته يؤدي إلى ضعف القرارات التي تتخذها المنظمة، إذ إن هذه القرارات لا تكون ملزمة للدول خارج (أوبك) المصدرة للبترول.

وبهذا الصدد فإنه وكما شملت وكالة الطاقة الدولية معظم الدول المستهلكة للنفط (٢٤ دولة) فيجب على منظمة (أوبك) أن تتوسع في عضويتها لتشمل معظم ـ إن لم يكن كل ـ الدول المصدرة للبترول.

السبب الثاني: أن بعض الدول الأعضاء في (أوبك) تعاني بعض المشكلات الاقتصادية وأحياناً السياسية، مما يؤدي إلى عدم التزامها بالقرارات التي تتخذها المنظمة. فمثلاً أدت الحرب التي دارت بين إيران والعراق (١٩٨٠م ـ ١٩٨٨م) إلى محاولة كل منهما تلبية احتياجات تلك الحرب عن طريق إغراق السوق النفطية بمزيد من النفط، مما أدى حينها إلى تدهور الأسعار.

ولتلافي مثل هذه الأوضاع يجب أن يكون هناك تنسيق بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، ومنها المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى تكامل اقتصادي. كما أن اجتماعات المنظمة يجب أن تكون على مستوى القمة، ولو مرة كل عام، وذلك لاتخاذ قرارات فعالة، وبالمقارنة فإن جميع أعضاء وكالة الطاقة الدولية هم أعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

السبب الثالث: استخدام وكالة الطاقة الدولية مخزونها النفطي للمحافظة على تدني الأسعار. وبهذا الصدد فإن تنفيذ التوصيتين السابقتين سيؤدي حتماً إلى أن يفقد المخزون النفطي لدى وكالة الطاقة الدولية مفعوله في الحفاظ على تدني أسعار النفط.

المبحث الثاني: وكالة الطاقة الدولية

بعدما برزت في الأفق منظمة الدول المصدرة للبترول، وبعد أن أخذت تدافع عن مصالحها الحيوية، وذلك بسحب البساط من تحت أقدام الشركات العملاقة التي كانت يوماً ما تتحكم في كل السياسات النفطية، رأت حكومات الدول المستهلكة ـ وهي بالضرورة حكومات الدول التي تنتمي إليها الشركات الكبرى ـ أن تجمع صفها وتقف ضد منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في خطوة لاستعادة السيطرة المفقودة على النفط وعلى مقدراته.

لذلك، ولأسباب أخرى، قررت دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ـ عدا فرنسا ـ تشكيل منظمة جديدة باسم وكالة الطاقة الدولية، وذلك في نوفمبر ١٩٧٤م، أما فرنسا فقد آثرت أسلوب الحوار على أسلوب المواجهة.

وتضم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD تحت رايتها ٢٤ دولة هي بلجيكا، وفرنسا، والدنمارك، واليونان، وإيرلندا، وإيطاليا، ولوكسمبورغ، وهولندا، وبريطانيا، وألمانيا الغربية، والنمسا، وفنلندا، وإيسلندا، والنرويج، والبرتغال، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وتركيا، وأستراليا، وكندا، واليابان، ونيوزلندا، و الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الأول: أسباب تكوين وكالة الطاقة الدولية

رأت الدول المؤسسة لهذه الوكالة أن ثمة أسباباً عدة تستوجب إنشاء هذه الوكالة، منها:

١ ـ اتجهت بعض الدول المصدرة للنفط إلى تخفيض معدلاتها الإنتاجية للحفاظ على أعمار الآبار بعد أن خطت ليبيا، ثم الكويت، خطواتها الأولى في هذا الاتجاه.

٢ ـ تخفيض إنتاج النفط وحظره على حلفاء إسرائيل وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

٣ ـ اتباع سياسات المشاركة والتأميم لعدد كبير من شركات النفط.

وعلى أثر تأسيس وكالة الطاقة الدولية بدأت حملة ضارية تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد منظمة الدول المصدرة للنفط في جميع المحافل الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ووصلت الحملة إلى ذروتها بالتهديد باستخدام القوة.

الفرع الثاني: أهداف وكالة الطاقة الدولية

١ ـ إيجاد مصادر بديلة للنفط المستورد من أوبك:

لتحقيق هذا الهدف عملت الدول المستهلكة على:

الحصول على جزء من احتياجاتها النفطية من دول خارج أوبك، بل إعطاء الأولوية للاستيراد من تلك الدول.

التحول إلى بعض المصادر الأخرى للطاقة، مثل الطاقة النووية والفحم، وإعطاؤها المزايا المادية المغرية مثل الإعفاءات الضريبية.

تكثيف عمليات الاستكشاف والتنقيب عن مصادر نفطية أخرى، مما أدى إلى اكتشافات نفطية جديدة وتطوير عمليات الاستخراج من الحقول القديمة، ولا سيما تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية.

٢ ـ ترشيد استهلاك النفط والغاز:

قامت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية باتخاذ تدابير مختلفة لترشيد استهلاك النفط والغاز عبر مسارات عدة، منها:

نشر الوعي بين الشعوب بأهمية ترشيد استهلاك الطاقة، سواء في الاستعمالات الخاصة كالمواصلات والاستخدامات المنزلية أو الصناعة، وسنّت لذلك قوانين عدة.

تحسين كفاءة المصانع والمعدات، مما أدى إلى تقليل الاستهلاك بصورة ملحوظة.

٣ ـ الحيلولة دون سيطرة أوبك على أسعار النفط:

لتحقيق هذا الهدف عمدت وكالة الطاقة الدولية إلى تشجيع بعض الدول الصناعية ـ ولو من طرف خفي ـ لدول الأوبك على رفع أسعارها إلى مستويات غير مقبولة مما كان له عدد من الآثار السلبية مثل:

أصبح النفط في وضع تنافسي لا يحسد عليه مقارنة بمصادر الطاقة البديلة مثل الطاقة النووية والفحم.

ارتفاع أسعار النفط أدى إلى اكتشاف المزيد من حقول النفط لدى الدول خارج أوبك.

استخدمت وكالة الطاقة الدولية المخزون الاستراتيجي من النفط للتحكم في الأسعار، إذ كانت تطرح ما لديها للبيع في الأسواق عند ارتفاع أسعار النفط، وتستعيد هذا المخزون عند انخفاض السعر.

وبذلك فقدت أوبك جزءاً من أسواقها النفطية لمصادر الطاقة غير النفطية والنفوط الدول خارج أوبك. وأخذت عملية حرب الأسعار تأخذ مداها إلى أن تدنى سعر النفط إلى أقل من ١٠ دولارات في سنة ١٩٨٨م ـ وهذا بدوره أدى إلى قيام الدول المصدرة للنفط خارج أوبك بالتعاون مع أوبك للحفاظ على حد أدنى من أسعار النفط.

٤ ـ إيجاد مخزون نفطي:

تبنت وكالة الطاقة الدولية سياسة إيجاد مخزون نفطي يكفي لاستهلاك دولها بين ثلاثة إلى أربعة أشهر. ويهدف ذلك إلى تحقيق أمرين في الوقت نفسه:

الأول: مواجهة أي أزمات طارئة، كقيام حرب تمنع تدفق النفط أو فرض حظر نفطي، كما حدث في سنة ١٩٧٣م، على أن تقوم الدول الأعضاء بمشاطرة ما لديها من هذا المخزون إذا ما توقف تدفق النفط إلى أي منها لسبب أو لآخر.

الثاني: السيطرة على أسعار النفط.

المبحث الثالث: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)

بعد أن حققت (أوبك) أهدافاً مهمة على الساحة النفطية العالمية، ارتأت بعض الدول العربية، السعودية والكويت وليبيا، تشكيل منظمة عربية يكون دورها مكملاً لدور (أوبك).

وتم ذلك باتفاق بين الدول الثلاث في بيروت تأسست بموجبه منظمة (أوابك) في التاسع من يناير عام ١٩٦٨م ـ واتخذت المنظمة من مدينة الكويت مقراً لها، ثم توالى انضمام الدول العربية إليها ليصبح عدد الأعضاء فيها عشرة أعضاء هم:

السعودية، والكويت، وليبيا، والإمارات، وقطر، والبحرين، والجزائر، والعراق، وسورية، ومصر إضافة إلى تونس التي رأت تعليق عضويتها إلى حين. وبهذه الدول الأعضاء تضم (أوابك) نحو ٧٠ في المئة من سكان الوطن العربي ومنتجي النفط العرب (عدا اليمن وعُمان).

المطلب الأول: أهداف المنظمة

وضع مؤسسو المنظمة أهدافاً محددة لعمل المنظمة، وهو توفير مناخ التعاون للأعضاء في المجالات الاقتصادية النفطية، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح الأقطار الأعضاء.

ولتحقيق ذلك فإن المنظمة تولي أهمية خاصة للأمور الآتية:

١ ـ تنسيق السياسات النفطية للأعضاء.

٢ ـ العمل في توافق مع الأنظمة القانونية الموجودة في جميع البلاد الأعضاء مجتمعة ومنفردة.

٣ ـ العمل على تبادل المعلومات والخبرات وتوفير فرص التدريب لمواطني الدول الأعضاء.

٤ ـ التعاون على حل المشكلات النفطية للدول الأعضاء.

٥ ـ إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه الصناعات النفطية.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لأوابك

لكي تقوم أوابك بالدور المنوط بها فقد تشكل هيكلها التنظيمي على النحو الآتي:

مجلس وزراء المنظمة الذي يعتبر السلطة العليا في المنظمة، وهو الذي يرسم سياستها العامة، ويوجه نشاطها، ويضع القواعد التي تسير عليها.

المكتب التنفيذي الذي يقوم بالأعمال التحضيرية لاجتماعات مجلس وزراء المنظمة، من حيث إعداد جداول الاجتماعات، ودراسة الموضوعات المعروضة على مجلس الوزراء، واتخاذ التوصيات اللازمة، ورفعها إلى مجلس الوزراء.

الأمانة العامة: التي تضم عدداً من الإدارات من أبرزها الإدارة الفنية، والإدارة الاقتصادية، والإدارة القضائية.

ومن أبرز أنشطة الأمانة العامة ما يأتي:

١ ـ إنشاء وتحديث بنك المعلومات الذي يشمل متابعة تطوير قاعدة البيانات باستخدام المعلومات الواردة من الأوراق القطرية المقدمة للأمانة العامة، إضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت في متابعة المستجدات على الساحة النفطية العالمية.

٢ ـ خدمات المعلومات والمكتبة، وذلك بتوفير كل الخدمات المتعلقة بالمكتبة ولاسيما في المجالات النفطية.

٣ ـ إجراء الدراسات المتعلقة بالمجالات النفطية، ولاسيما في المجالات التي يكون لها تأثير مباشر على نشاطات الأعضاء.

٤ ـ عقد الندوات في الصناعات النفطية لمعالجة موضوعات مهمة، مثل مشروع الحوض الجاف، وتحسين كفاءة تشغيل المصافي، ودور التقنيات الحديثة في زيادة الاحتياطي النفطي، وتكامل الصناعات البتروكيماوية والسلامة والبيئة .. إلخ.

٥ ـ زيارة مراكز الأبحاث المختلفة للوقوف على أحدث المستجدات في مجال الطاقة.

٦ ـ تشجيع البحث العلمي في شتّى المجالات النفطية.

٧ ـ القيام بالنشاطات الإعلامية، مثل نشر المطبوعات وتوزيعها، وإصدار البيانات الصحافية، وإقامة المعارض.

٨ ـ الهيئة القضائية: التي تختص بالبت والفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأعضاء أو الشركات العاملة هنا أو هناك في البلاد الأعضاء في المنظمة.

وما إن تأسست المنظمة وتشكلت هيئاتها وتبلورت أهدافها حتى أنيط بها دراسة عدد من المشروعات النفطية المتفق عليها، إضافة إلى إجراء مسح شامل لإمكانات ومجالات التعاون بين الدول العربية، لوضع خطة عربية موحدة تجمع بين الصالح العربي العام والصالح القطري، وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية وصناديق التنمية العربية.

ولما كانت مهمة المنظمة مهمة مكملة لمنظمة (أوبك) فقد ابتعدت (أوابك) عن موضوع سياسة تسعير النفط.

الفرع الثالث: المشروعات العربية المنبثقة عن المنظمة

تبلورت المشروعات المشتركة بين الدول الأعضاء في منظمة (أوابك) عن إنشاء عدة شركات أهمها:

١ ـ الشركة العربية لنقل البترول:

أنشئت في ٧/ ١/ ١٩٧٣م واتخذت من الكويت مقراً لها. وتهدف إلى امتلاك وتأجير وتشغيل أسطول من ناقلات النفط (خام ومنتجات وغاز مسيل). ويبلغ عدد الناقلات التابعة للشركة عشر ناقلات. وبالرغم من أن الشركة مملوكة للأعضاء في المنظمة فإنه لم يتوفر لناقلاتها الفرص الكافية للتشغيل عن طريق الأعضاء. وتبذل إدارة الشركة جهداً كبيراً لإيجاد فرص التشغيل في عمليات النقل العالمية. والدول المساهمة في الشركة هي البحرين والكويت وليبيا وقطر والسعودية والعراق والإمارات والجزائر ومصر.

٢ ـ الشركة العربية لإصلاح وبناء السفن (أسرى):

تأسست الشركة في ديسمبر ١٩٧٤م، واتخذت من المنامة بالبحرين مقراً لها، ويشترك في ملكيتها سبع دول هي: الإمارات والبحرين والسعودية والعراق والكويت وقطر وليبيا. وتهدف الشركة إلى القيام بأعمال البناء وإصلاح السفن والناقلات ووسائل النقل البحري، وتعد الشركة مشروعاً قومياً يهدف إلى تطوير هذه الصناعة في دول الخليج، وتدريب الكوادر الفنية. وتمتلك الشركة ثلاثة أحواض منها اثنان عائمان، والثالث هو الحوض الجاف.

٣ ـ الشركة العربية للاستثمارات البترولية (أبيكورب):

تأسست الشركة في نوفمبر ١٩٧٥م برأس مال مصرح به قدره ١,٢ مليار ريال سعودي، ومقرها الدمام بالمملكة العربية السعودية. ويساهم في ملكية الشركة جميع الأقطار الأعضاء. وأغراض الشركة هي الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية وأوجه النشاط المتفرعة أو المساعدة أو المرتبطة أو المكملة لهذه المشروعات والصناعات، مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة. وتمارس الشركة نشاطها على أساس تجاري وبقصد الكسب. وتقوم (أبيكورب) بكل العمليات التي يقتضيها تحقيق أغراضها.

٤ ـ الشركة العربية للخدمات البترولية:

أنشئت في يناير ١٩٧٧م برأس مال مصرح به قدره ١٠٠ مليون دينار ليبي ومقرها مدينة طرابلس في ليبيا. وغرض الشركة هو القيام بالخدمات البترولية، والتي كانت حكراً على شركات النفط الكبرى لفترة طويلة من الزمن، ومن أجل ذلك قامت شركة الخدمات بإنشاء ثلاث شركات هي:

الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار (أدووك): تأسست في طرابلس في ليبيا في فبراير عام ١٩٨٠م، وهي أحد روافد الشركة العربية للخدمات البترولية، وتساهم فيها بنسبة ٤٠ في المئة، ومن أهدافها القيام بعمليات الحفر البري والبحري وصيانة الآبار، وحفر آبار المياه، والقيام بالعمليات الفنية الأخرى المصاحبة لعمليات الحفر في الأقطار الأعضاء في المنظمة، وغيرها من الدول. كما تهدف (أدووك) إلى تدريب وتأهيل العناصر العربية لتمكينها من أن تحل تدريجياً محل الفنيين الأجانب في مجال عملياتها.

الشركة العربية لجس الآبار (أولكو): تأسست في بغداد في مارس من عام ١٩٨٣م، وتمتلكها الشركة العربية للخدمات البترولية بالكامل، وتتخصص في تنفيذ عمليات جس الآبار، وتثقيب البطانات في الأقطار العربية المنتجة للبترول، والتي كانت تقوم بمعظمها الشركات الأجنبية، كما تعمل على نقل التقنية الحديثة إليها.

الشركة العربية لخدمات الاستكشاف الجيوفيزيائي (أجيسكو): أسست في طرابلس بليبيا عام ١٩٨٤م، وتساهم الشركة العربية للخدمات البترولية بنسبة ٤٠ في المئة من رأس المال، وتقوم الشركة بأعمال المسح الجيوفيزيائي مستخدمة أحدث التقنيات. ويشكل العنصر الفني العربي ٩٠ في المئة من إجمالي القوى العاملة، حيث استقطبت الشركة عناصر عربية متخصصة، كما قامت بوضع برنامج تدريبي عملي للوظائف الفنية والمساعدة بهدف الإعداد لتولي الوظائف التي يشغلها أجانب.

٥ ـ معهد النفط العربي للتدريب:

أنشئ المعهد في مايو ١٩٧٨م، ومقره بغداد في العراق. وهو معهد متخصص لإعداد المدربين والكوادر الإدارية والفنية والقيادات في مختلف مجالات الصناعة النفطية، وتنمية القدرات المتوفرة منها وتمكينها من أحدث الأساليب التعليمية والتدريبية، وإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأساليب الحديثة في التنظيم الصناعي ومنهجية وأساليب التعليم والتدريب، إضافة إلى إحداث نظام مركزي للمعلومات والتوثيق.

٦ ـ الشركة العربية للمسافن:

وهو مشروع مماثل للشركة العربية لإصلاح وبناء السفن في البحرين ويغطي منطقة الخليج العربي. وإذا أثبتت دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية فائدة للمشروع فسيقام في الجمهورية الجزائرية، ويؤمل أن يساهم في تغطية منطقة البحر المتوسط.

المبحث الرابع: صناعة النفط في دولة الكويت

تعتبر صناعة النفط في دولة الكويت من الصناعات الرائدة في العالم، حيث يتم تطبيق أحدث التقنيات بدءاً من عمليات الاستكشاف والتنقيب وعلميات الحفر وعمليات الإنتاج وانتهاء بعمليات التكرير والبتروكيماويات ثم التوزيع.

الفرع الأول: الجهات المؤسسية للطاقة

أولاً ـ المجلس الأعلى للبترول بالكويت:

تأسس المجلس الأعلى للبترول في الكويت عام ١٩٧٤م برئاسة رئيس الوزراء، وذلك ليتولى رسم السياسات النفطية في دولة الكويت. ويعتبر المجلس أعلى هيئة تشرف على نشاطات مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة. ويتولى المجلس اعتماد سياسات العمل في القطاع النفطي، والأنظمة واللوائح المرتبطة بالإدارة والتمويل ورؤوس الأموال والمشتريات .. إلخ.

ويقوم المجلس باعتماد إنشاء ودمج وحل الشركات العاملة في القطاع

النفطي، ويناقش الميزانيات والتقارير السنوية ونتائج التمويل للشركات المختلفة.

ثانياً ـ وزارة النفط

استحدثت وزارة النفط في ابريل ١٩٧٥م، بعد أن كانت جزءاً من وزارة المالية.

وتتلخص رسالة الوزارة في المحافظة على الثروة النفطية واستقلالها وتطويرها وفق أفضل السبل، بما يضمن تنمية موارد الدولة وزيادة دخلها القومي وتأمين سلامة العاملين والبيئة والمنشآت.

ولتحقيق هذه الغاية تبنت الوزارة عدة أهداف أهمها:

وضع السياسة العامة لقطاع النفط والغاز وفق أسس متوازنة.

المحافظة على مكانة النفط كسلعة استراتيجية، وكمصدر رئيسي للطاقة، وتعزيز موقع الكويت بالنسبة لخريطة الطاقة العالمية.

الحرص على أن تؤدي الكويت دوراً حيوياً عبر مؤسسات الطاقة العالمية، مثل (أوبك)، و(أوابك)، ومنظمات هيئة الأمم المتحدة في مجالات الطاقة.

تلبية احتياجات السوق المحلي من الطاقة.

معاونة المجلس الأعلى للبترول للقيام بمهامه.

التأكد من تنفيذ خطط وبرامج ونشاطات القطاع النفطي ممثلاً بمؤسسة البترول والشركات التابعة لها والشركات الأجنبية العاملة في الدولة.

العمل على زيادة إسهام القطاع النفطي في دعم الاقتصاد الوطني.

المشاركة في الندوات والمؤتمرات المتخصصة في النفط والطاقة، وإنشاء مركز للمعلومات النفطية، والعمل على نشر الثقافة النفطية.

التعاون مع الهيئات الحكومية والبرلمانية والقطاع الخاص في الشؤون ذات العلاقة بالطاقة.

ثالثاً ـ مؤسسة البترول الكويتية:

في عام ١٩٨٠م خطت صناعة البترول في الكويت خطوة رائدة، وذلك باستحداث مؤسسة البترول الكويتية، حيث انضوى تحت إشرافها أربع شركات عملاقة هي (شركة نفط الكويت) بما لها من باع طويل في عمليات الاستكشاف والحفر والإنتاج داخل الكويت، و(شركة البترول الوطنية) التي كانت تقوم بعمليات التكرير، ومن ثم تسويق المنتجات النفطية محلياً عبر شبكة مترامية الأطراف من محطات الوقود داخل الكويت، و(شركة صناعة البتروكيماويات) التي كانت تواكب العالم في مجال تصنيع البترول لإنتاج الأسمدة الكيماوية والمنتجات البتروكيماوية، و(شركة ناقلات النفط) التي كانت تتولى عمليات نقل البترول ومنتجاته.

وفي عقد الثمانينيات من القرن الماضي امتدَّ نشاط مؤسسة البترول الكويتية إلى خارج الكويت، حيث تم تأسيس (الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية) لتولي إنجاز عمليات الحفر والاستكشاف والتطوير خارج الكويت بالتعاون مع شركة سنتافي العالمية.

وفي عام ١٩٨٧م امتد نشاط المؤسسة ليشمل تزويد حركة طيران مطار الكويت الدولي بالوقود عبر شركة أسست لهذا الغرض هي (الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود)، ثم أنشئت (شركة البترول الكويتية العالمية) التي تتولى إدارة شبكات لمحطات توزيع الوقود في كل من أوروبا وآسيا. وأخيراً تم إنشاء (شركة الخدمات البترولية) لتولي مهام عدة سترد لاحقاً.

وبذلك تعتبر مؤسسة البترول الكويتية هي الشركة الأم التي تحتضن كل الشركات العاملة في مجالات النفط في الكويت، بدءاً من عمليات التنقيب والاستكشاف والحفر والإنتاج والنقل والتخزين والتكرير والتصدير والتسويق وانتهاء بصناعة البتروكيماويات. وتقوم المؤسسة بالتنسيق مع الشركات المنبثقة عنها في رسم التوجهات الاستراتيجية للعمليات المختلفة ومن ثَمَّ المتابعة.

الفرع الثاني: شركات النفط العاملة في الكويت

هناك عدد من الشركات العاملة في المجالات النفطية سواء خارج الكويت أو داخلها، وكلها تنضوي تحت راية مؤسسة البترول الكويتية.

وفيما يأتي نبذة عن هذه الشركات.

أولاً ـ شركة نفط الكويت Kuwait Oil company (KOC)

هي أولى شركات النفط التي تم تأسيسها في الكويت، وبفضل جهودها كانت باكورة الاستكشافات البترولية في الكويت عام ١٩٣٤م ـ و تم تأسيس الشركة باسم (شركة نفط الكويت المحدودة)، وتكونت آنذاك من شركة النفط الإنجليزية الإيرانية (شركة البترول البريطانية حالياً) وشركة جالف للزيت (شيفرون حالياً). وقد منحت الشركة الوليدة آنذاك حق الامتياز للتنقيب عن النفط وإنتاجه في أرض الكويت في ديسمبر عام ١٩٣٤م ـ ومن هنا بدأت الجهود الحثيثة للبحث عن النفط، فتم حفر أول بئر في عام ١٩٣٦م في منطقة بحرة، ولم تكن النتائج مشجعة. وكما هي العادة مع رجالات صناعة البترول فإن الأمل يظل يحدوهم.

وفعلاً تمت معاودة البحث في منطقة أخرى في جنوب الكويت، حيث تم اكتشاف النفط في فبراير ١٩٣٨م في بئر برقان ذات الرقم ١، أعقب ذلك حفر المزيد من الآبار في المنطقة نفسها، وكلها أكدت وجود النفط بكميات تجارية، إلا أن نشوب الحرب العالمية الثانية حال دون الاستمرار في جهود استكشاف النفط في الكويت، مما حدا بشركة نفط الكويت المحدودة إلى إغلاق الآبار (ثماني آبار) إلى أجل غير مسمى.

وبعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عام ١٩٤٥م، عاودت شركة نفط الكويت المحدودة نشاطها بوضع آبارها الثماني في الإنتاج، وبلغ إنتاجها يوميا حينذاك ٣٠ ألف برميل، وبعد ذلك كان اليوم التاريخي المشهود وهو ٣٠ يونيو عام ١٩٤٦م الذي شهد قيام أمير البلاد الراحل الشيخ أحمد الجابر الصباح بإدارة الدولاب الفضي إيذاناً بتصدير أول شحنة من النفط الخام الكويتي عبر

ناقلة النفط البريطانية فيوزيلير التي كانت تتسع لنحو ١٢٠٠٠ طناً. وهنا وقفت الكويت على أعتاب حقبة جديدة في تاريخها.

وامتدت نشاطات شركة نفط الكويت المحدودة إلى شتى أنحاء الكويت، فتم اكتشاف النفط في كل من المقوع والأحمدي في عامي ١٩٥١م، ١٩٥٢م على التوالي، في حين اكتشف النفط في الروضتين عام ١٩٥٥م، وفي الصابرية عام ١٩٥٧م، وفي المناقيش عام ١٩٥٩م .. إلخ.

وفي عام ١٩٧٤م صدق مجلس الأمة الكويتي على اتفاقية المشاركة التي آلت بموجبها ملكية ٦٠ في المئة من شركة نفط الكويت المحدودة إلى الكويت، في حين صارت الـ ٤٠ في المئة الباقية مناصفة بين الشركة البريطانية وشركة نفط الخليج. إلا أنه في مارس عام ١٩٧٥م أصبحت الشركة (شركة نفط الكويت المحدودة) مملوكة بنسبة ١٠٠ في المئة للكويت. وفي مارس عام ١٩٧٩م قام أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بتدشين مشروع الغاز بميناء الأحمدي.

وحين تأسست مؤسسة البترول الكويتية آل إليها الإشراف الكامل على نشاطات جميع الشركات العاملة في قطاع النفط الكويتي. وبذلك أصبحت مسؤولية شركة نفط الكويت عمليات الاستكشاف وما يلزمها من إجراء المسوحات الجيوفيزيائية والحفر التنقيبي في ربوع الكويت برّه وبحره، إضافة إلى عمليات التطوير والإنتاج المستمرة.

وسعت الشركة باستمرار إلى تطبيق أحدث التكنولوجيا الموجودة في العالم في مجالات الاستكشاف والحفر وإنتاج الحقول وتطويرها، وتوجت هذه السياسة بإنشاء مجموعة الأبحاث والتكنولوجيا في يوليو عام ٢٠٠٢م التي تتولى اكتشاف التكنولوجيا العالمية في مجال الصناعات النفطية واختبارها وإدارتها وتبني المشروعات البحثية الخاصة لضمان الحصول على أعلى جودة ممكنة.

وفي الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م وقع غزو النظام العراقي البائد على

الكويت، مما ترتب عليه إيقاف نشاط الشركة تماماً، إضافة إلى الكارثة الكبرى الناجمة عن إحراق ما يزيد على ٧٠٠ بئراً نفطية.

إلا أنه بعد تحرير الكويت مباشرة في ٢٦ فبراير ١٩٩١م بدأت شركة نفط الكويت بإزالة آثار العدوان، وذلك بمكافحة حرائق آبار النفط وتمشيط وتنظيف الحقول النفطية من الألغام والمتفجرات، واستئناف عمليات تصدير النفط. وقام أمير البلاد الراحل الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح بإطفاء آخر بئر نفطية (برقان ١١٨) في ٦/ ١١/ ١٩٩١م.

ثانياً - شركة البترول الكويتية العالمية Kuwait Petroleum International (KPI)

تأسست الشركة في عام ١٩٨٣م واتخذت من لندن مقراً، لتقوم بتشغيل شبكات محطات الوقود التي قامت مؤسسة البترول الكويتية بشرائها من شركة الخليج في بلدان عدة في أوروبا منها النرويج وبلجيكا ولوكسمبرغ والسويد والدنمارك، ثم توسعت بشراء شبكات التوزيع التابعة لشركتي البترول البريطانية وموبيل في التسعينيات من القرن الماضي.

وامتدت نشاطات الشركة لتشمل عمليات التسويق والأبحاث والتكرير والتصنيع. ويمكن تفصيل هذه النشاطات كالآتي:

التسويق: تختلف عملية التسويق للغازولين من بلد إلى آخر في أوروبا، وهنالك أكثر من ٤٠٠٠ محطة خدمة تعمل فيها الشركة، وتمتد نشاطاتها إلى شتى بلاد أوروبا مع التركيز على الدنمارك وإيطاليا والسويد وفرنسا وألمانيا وإسبانيا. وفيما يخص الديزل فللشركة شبكة مؤلفة من ٧٠٠ محطة وقود في أمكنة متعددة من أوروبا. وفي مجال زيوت التزييت تمتلك الشركة خمسة مصانع لتصنيع ما يزيد على ١٦٠٠ نوعاً من أنواع زيوت التزييت. وتقوم الشركة بتزويد وقود الطيران لشتى المطارات في أوروبا، عبر شركة البترول الكويتية العالمية لوقود الطائرات.

الأبحاث: تجري الشركة الأبحاث اللازمة نحو تطوير وتحسين زيوت

التزييت عبر مركز أبحاثها الكائن في النرويج، وذلك بهدف مواكبة متطلبات المستهلكين التشريعية والبيئية وغيرها. ومن الأمور المنوطة بمركز أبحاث الشركة المحافظة على معايير الجودة والمواصفات العالمية المعمول بها في أوروبا. من هنا كانت أهمية تجهيز مركز الأبحاث بكل الأجهزة الحديثة اللازمة لاختبارات المنتجات النفطية للشركة.

التكرير: للشركة نشاط في مجال التكرير عبر مصفاتين رئيسيتين إحداهما في النرويج وتحمل اسم Kuwait Petroleum Europoort BV والأخرى في إيطاليا وتحمل اسم .Raffeneria di Milazzo SPA حيث يتم إنتاج وتسويق المنتجات النفطية مثل البروبان والبيوتان والغازولين والكيروسين والديزل والكبريت وزيوت التزييت والتشحيم .. إلخ.

التصنيع: يتم نشاط الشركة في مجال التصنيع عبر فروعها المختلفة في كل من بلجيكا والدنمارك وإيطاليا والمملكة المتحدة والسويد، وتقوم هذه الفروع بإنتاج ما يزيد على ١٦٠ألف طن من زيوت التزييت سنوياً، وذلك باستخدام المشتقات البترولية المنتجة من مصفاة التكرير Europoort في إيطاليا. وحصلت الشركة لمنتجاتها على شهادات الجودة العالمية منها: Qs9000و ISO 9001و ISO 9002. وحصول الشركة أيضاً على شهادات: OHSAS 18001و ISO 14001 دليل على التزامها بقواعد الصحة والسلامة والبيئة سواء للعاملين في هذه المصانع أو للمواطنين المقيمين في المناطق التي تعمل فيها.

ثالثاً - شركة صناعة الكيماويات البترولية Petrochemical Industry company (PIC)

تأسست الشركة بمرسوم أميري في ٢٣/٧/١٩٦٣م، وفي ١٨ مارس ١٩٦٤م تم تأسيس شركة الكويت للأسمدة الكيماوية (KCFC)، بالمشاركة مع كل من شركة البترول البريطانية وشركة الخليج بمساهمة ٢٠ في المئة لكل منها، وذلك ضمن مجمع الشعيبة (جنوبي الكويت) الذي يشمل أربعة مصانع لإنتاج: الأمونيا واليوريا والكبريت وأحماض الكبريت، ودخلت في طور التشغيل في ١٩٦٦م -

في ١٩٧٣م قامت الشركة (شركة الكويت للأسمدة الكيماوية) بشراء حصص كل من شركة الخليج وشركة البترول البريطانية، ثم اندمجت في شركة صناعة الكيماويات البترولية في ٢٨/ ١/ ١٩٧٥م، ثم انتقلت تبعية مصنعي الملح والكلورين في منطقة الشويخ الصناعية من وزارة الكهرباء والمياه إلى شركة صناعة الكيماويات البترولية.

و في عام ١٩٨٠م تحولت شركة صناعة الكيماويات البترولية لتصبح عضواً فاعلاً من مجموعة الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية.

في ٢٨ يونيو ١٩٨٩م أنشأت الشركة مشروع الـ (بولي بروبلين) بطاقة إنتاجية قدرها ١٠٠ ألف طن سنوياً. وأدخلت في عام ١٩٩٧م في الخدمة أكبر مصنع بتروكيماويات في العالم لإنتاج الإيثلين ومشتقاته من البولي إيثيلين والإيثيلين جليكول بطاقة سنوية قدرها ٦٥٠ ألف طن.

في عامي ٢٠٠١م و ٢٠٠٢م تم إدخال مشروعي إنتاج المركبات العطرية والأوليفينات على التوالي، وفي ١ يناير ٢٠٠٤م تم تأسيس مشروعين مشتركين مع شركة داوكيمكال كومباني تحت مسمى إكوي بوليمرز وإم إي غلوبال.

رابعاً ـ شركة البترول الوطنية الكويتية Kuwait National Petroleum company (KNPC)

تقوم الشركة بعلميات تكرير النفط وتسييل الغازات في الكويت. وقد تأسست في أكتوبر ١٩٦٠م، وتقوم بتشغيل ثلاث مصاف هي:

١ ـ ميناء الأحمدي

٢ ـ ميناء عبد الله

٣ ـ ميناء الشعيبة

وقامت الشركة بعمليات تحديث وتطوير لمصفاة ميناء الأحمدي في عامي ١٩٨٤م و ١٩٨٦م لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٤١٠ آلاف برميل يومياً، وأجرت عمليات تحديث أخرى لمصفاة ميناء عبدالله لتزيد طاقتها الإنتاجية إلى ٢٣١ ألف

برميل يومياً. كما قامت الشركة بتطوير مرافق التصدير في المصافي الثلاث.وتدير الشركة شبكة من محطات الوقود في الكويت.

وما بين عامي ١٩٩٣م و ١٩٩٤م قامت الشركة بحملة لإصلاح ما أفسده غزو النظام العراقي البائد، وإعادة تأهيل مصافي التكرير ومحطات الوقود، لتصل إلى سابق كفاءتها قبل الغزو، ثم توسعت الشركة في تحديث وتطوير شبكة محطات الوقود إلى وصلت إلى ١١٤ محطة في ٥/ ٥/ ٢٠٠٧م.

خامساً ـ الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود Kuwait Aviation Fuelling company (KAFCO)

تأسست الشركة في عام ١/ ٧/ ١٩٦٣م، كشركة منبثقة عن شركة البترول الوطنية الكويتية بحصة نسبتها ٥١ في المئة والباقي ٤٩ في المئة تابع لشركة البترول البريطانية BP، ثم أصبحت الشركة في عام ١٩٧٠م مملوكة بالكامل لشركة البترول الوطنية الكويتية. وتوسعت الشركة في عام ١٩٧٠م وذلك ببناء ثلاثة صهاريج سعة كل منها ١,٥ مليون لتر لتخزين وقود الطائرات. وتم توصيل خط أنابيب يربط الشعيبة وميناء الأحمدي، وذلك لتسهيل عمليات نقل الوقود إلى مطار الكويت الدولي وملحقاته الخاصة بالشحن.

سادساً ـ شركة التنمية النفطية Oil Development Company (ODC)

هي إحدى الشركات الوطنية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية، وقد تم إنشاؤها لتنمية مجموعة حقول الشمال التي تشمل حقول العبدلي والرتقة والروضتين والصابرية، وهي كلها تقع ضمن ما يعرف بمشروع الكويت.

وأقرت مؤسسة البترول الكويتية تشكيل مجلس إدارة الشركة في ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٥م ـ ومن مهام الشركة التوصل إلى اتفاقيات خدمات تشغيلية مع شركات النفط العالمية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع، وهو استيعاب المزايا التقنية والاجتماعية وتحسين إدارة المكامن النفطية وتطوير الحقول الأكثر تعقيداً، مع توفير فرص تطوير للعمالة الكويتية وتعظيم نقل التكنولوجيا والمعرفة

أملاً في الوصول إلى الهدف الاستراتيجي بإنتاج أربعة ملايين برميل سنوياً في عام ٢٠٢٠م.

وفي سبيل سعيها لهذه الأهداف فقد وقعت الشركة بروتوكول تعاون مع شركة نفط الكويت في ٢٠٠٦/٣/٢٩م يشمل جوانب عدة مثل تكنولوجيا المعلومات، وخدمات الموارد البشرية .. وغيرها.

سابعاً - الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية Kuwait Foreign Petroleum Exploration (KUFEC)

تأسست في لندن عام ١٩٨١م كواحدة من مجموعة الشركات التابعة لمؤسسة البترول الكويتية لاستكشاف وتطوير وإنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي خارج دولة الكويت. ويشمل نشاط الشركة مناطق متعددة مثل أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا واستراليا. ففي أفريقيا تشمل نشاطاتها كلاً من الجزائر ومصر وتونس والسودان، وفي الشرق الأوسط تشمل كلاً من قطر وسورية وباكستان واليمن، أما في جنوب شرق آسيا فتشمل أستراليا والصين والفلبين، ويصل إنتاج الشركة نحو ٣٠,٠٠٠ برميل يومياً.

وتهدف الشركة إلى إنتاج ١٠٠ ألف برميل يومياً في عام ٢٠١٠م مع احتياطي يصل إلى ٤١٠ ملايين برميل، وتساهم في نقل المعلومات والتكنولوجيا إلى الشركة الأم (مؤسسة البترول الكويتية) والشركات المنبثقة عنها.

ثامناً - الشركة الكويتية لنفط الخليج Kuwait Gulf Oil Company (KGOC)

تأسست الشركة في العاشر من فبراير عام ٢٠٠٢م لتمثيل دولة الكويت في إدارة عمليات الإنتاج من المنطقة المقسومة، وأخذت بالفعل زمام الأمور في منطقة الخفجي الحدودية، حينما تسلمت مهام الشركة العربية المحدودة فور انتهاء مدة عملها في الرابع من يناير ٢٠٠٣م. ويعتبر مشروع تطوير حقول الدرة للغاز الطبيعي المشترك مع السعودية من المشروعات الواعدة للشركة الكويتية لنفط الخليج. وتسلمت الشركة في يناير ٢٠٠٦م إدارة الشق الكويتي من إدارة

مشروعات الوفرة المشتركة مع السعودية. تقوم الشركة بالتعاون مع شركة تاكسكو العربية السعودية بعلميات الاستكشاف والتطوير وإنتاج النفط في منطقتي الوفرة والخفجي، وذلك في خطوة رائدة تعتبر نموذجاً للعالم يحتذى بها للتعاون والتكامل في استغلال الثروات الطبيعية المشتركة بين البلدان المتجاورة.

تاسعاً ـ شركة ناقلات النفط الكويتية Kuwait Oil Tanker Company (KOTC)

تقوم الشركة بتشغيل واحد من أضخم أساطيل نقل النفط عبر البحار والمحيطات، حيث يضم الأسطول ثماني ناقلات نفط خام و١١ ناقلة منتجات نفطية وست ناقلات غاز مسيل ومركبتين لوقود السفن وزورقي قَطْر.

تأسست الشركة في عام ١٩٥٧م، وبعد تكوين مؤسسة البترول الكويتية اعتبرت ذراع المؤسسة في عمليات النقل، سواء لخدمة صناعة البترول الكويتية أو غيرها من الصناعات الأجنبية. وتعاقدت الشركة مع شركة DSME في ١٧/ ٨/ ٢٠٠٤م لبناء ناقلتين جديدتين لتضافا إلى أسطولها الفاعل في منطقة الخليج.

عاشراً ـ شركة خدمات القطاع النفطي Oil Sector Services Company

تم تأسيس شركة خدمات القطاع النفطي في أغسطس ٢٠٠٥م لتتولى مسؤولية تقديم الخدمات لمؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة لها من الخدمات البترولية المساندة والخدمات الاجتماعية للعاملين في القطاع النفطي وأسرهم وخدمات الأمن والإطفاء والخدمات الإسكانية والاستشارية وتوريد العمالة المتخصصة.

وتقوم الشركة مع الجهات المختصة بتحديد المهام والمسؤوليات ذات العلاقة بحماية المنشآت النفطية.

المراجع

أولاً: الكتب:

١ ـ إبراهيم، إسماعيل: الصحفي المتخصص، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ٢٠٠١م.

٢ ـ الأشرف، محمد غياث: التغطية البيئية في وسائل الإعلام العربية، في كتاب «الأوراق العلمية للمؤتمر الخليجي للبيئة والتنمية ـ دولة الكويت»، تحرير الدكتور محمد عبد الرحمن الصرعاوي، الكويت، ديسمبر، ٢٠٠٥م.

٣ ـ أبو إصبع، صالح: الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة، دار آرام للدراسات والنشر، عمان، ط٤، ٢٠٠٤م.

٤ ـ بدران: عبد الله: الفنون الخبرية في وكالات الأنباء، دار المكتبي، دمشق، ط ١، ٢٠٠٧م.

٥ ـ بدران: مشروع حملة إعلامية لتعزيز قيم المواطنة لدى الشباب الكويتي، بحث غير منشور مقدم إلى لجنة استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٧م.

٦ ـ حجاب، محمد منير: الإعلام السياحي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١، ٢٠٠٢م.

٧ ـ الحديدي، منى، وعلي، سلوى إمام: الإعلام والمجتمع، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، لا. ط، ٢٠٠٤م.

٨ ـ حسن، حمدي: مقدمة في دراسات وسائل وأساليب الاتصال، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧م.

٩ ـ حسنة، عمر عبيد: مقدمة كتاب (نحو مشروع مجلة رائدة للأطفال) للدكتور مالك الأحمد، كتاب الأمة، وزارة الأوقاف، قطر، ط١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م.

١٠ ـ حسين، سمير، الإعلام والاتصال بالجماهير والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، ط٢، ١٩٩٣م.

١١ ـ خالد، خالد أحمد: أساسيات جيولوجيا وجيوكيمياء البترول، جامعة قطر، لا. ط، ١٩٩٥م.

١٢ ـ خضور،أديب: الإعلام المتخصص، لا.ن، دمشق، ط ١، ٢٠٠٣م.

١٣ ـ الخوري، نسيم: الإعلام العربي وانهيار السلطات اللغوية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥م.

١٤ ـ رشتي، جيهان: الأسس العلمية لنظريات الإعلام،دار الفكر العربي، القاهرة، لا. ط، لا. ت .

١٥ ـ رشتي: الإعلام ودوره في تغيير السلوك تجاه قضايا البيئة، في كتاب «الإعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربي»، كلية الإعلام، القاهرة، لا. ط، ١٩٩٢م.

١٦ ـ الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٠٦هـ ـ ١٨٨٣مم.

١٧ ـ ذبيان،سامي: الصحافة اليومية والإعلام،دار المسيرة، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

١٨ ـ صالح،جمال الدين السيد علي: الإعلام البيئي (بين النظرية والتطبيق)،مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، لا.ط، ٢٠٠٣م.

١٩ ـ عثمان، محمد السيد: النفط، شركة نفط الكويت، ط ٢، ٢٠٠٧م.

٢٠ ـ العجمي، مبارك: النفايات المنزلية الصلبة في دول مجلس التعاون الخليجي (معالجة بيئية وإعلامية)، لا. ط، لا. ن، ٢٠٠٨م.

٢١ ـ العقاد، ليلى: مدخل إلى نظريات الاتصال ووسائله، جامعة دمشق، لا. ط، ١٩٨٩م.

٢٢ ـ عمر، السيد أحمد مصطفى: الإعلام المتخصص، جامعة قاريونس، بنغازي، ط١، ١٩٩٧م.

٢٣ ـ القليني، سوزان،ومدكور، صلاح: الإعلام البيئي ـ النظرية والتطبيق،دار النهضة العربية، القاهرة، ط ٢، ٢٠٠٠م.

٢٤ ـ لعياضي،نصر الدين: التعامل مع وسائل الإعلام ـ الأسس والمفاهيم، دائرة الثقافة، الشارقة،ط ١، ٢٠٠٦م.

٢٥ ـ محمد، محمد سيد: الإعلام والتنمية، دار الفكر، القاهرة، ط ٤، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨م.

٢٦ ـ مكاوي،حسن: الإعلام ومواجهة الأزمات، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، لا. ط، ٢٠٠٥م.

٢٧ ـ ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، لا. تم.

٢٨ ـ الموسوعة العربية: دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٨م.

٢٩ ـ ناصف، حفني،ورفاقه: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، لا. ط، ١٩٩٩م.

ثانياً: هيئات ومنظمات وأعمال مشتركة:

٣٠ ـ عدد من أساتذة الإعلام في جامعة الكويت: دراسات إعلامية، ذات السلاسل، الكويت، ١٩٩٥م.

٣١ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):

٣٢ ـ محاضرات في الإعلام البترولي، لا. ط، ١٩٨٥م.

٣٣ ـ مجلة النفط والتعاون العربي، أعداد مختلفة.

٣٤ ـ الدورة الخامسة عشرة لأساسيات صناعة النفط والغاز، الكويت، ١٩٩٧م.

٣٥ ـ أوابك: أساسيات الصناعة البتروكيماوية، الكويت، ١٩٧٨م.

٣٦ ـ شركة نفط الكويت: النفط من البئر إلى الناقلة، الكويت، ٢٠٠٦م.

ثالثاً: الصحف والمجلات:

٣٧ ـ الحجي، أنس: «ضرورة إيجاد فكر عربي نفطي للتعامل مع الفكر الغربي وتصحيحه»،مجلة النفط، وزارة النفط، الكويت، العدد السادس، أكتوبر، ٢٠٠٣م.

٣٨ ـ الحجي: «أخبار نفطية كاذبة»، مجلة الاقتصادية الإلكترونية، الرياض ١٧ إبريل، ٢٠٠٧م.

٣٩ ـ خدوري، وليد: «الاهتمام بالإعلام البترولي وأساسياته»، مجلة النفط والتعاون العربي، أوابك، المجلد ٢٧، العدد ٩٨، عام ٢٠٠١م.

٤٠ ـ زغبي، جيمس: صحيفة الاقتصادية الإلكترونية، الرياض، ٢٣ فبراير، ٢٠٠٦م.

٤١ ـ السبتي، سعد: «الإعلام النفطي العربي»، مجلة النفط، الكويت، العدد السابع، يناير، ٢٠٠٤م.

٤٢ ـ عبد المجيد، ليلى: «دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي»، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المجلد ٢٥، العدد ٩١، ١٩٩٩م.

٤٣ ـ الفقي، محمد: «التاريخ المجهول لصناعة البترول»، مجلة التقدم العلمي، العدد ٥٥، ٢٠٠٦م.

٤٤ ـ صحيفة القبس:

* لقاء مع عبدالحميد الذايدي، ٢٣ سبتمبر، ٢٠٠٨م.

* استطلاع للرأي حول الثقافة النفطية، ٦ نوفمبر، ٢٠٠٧م.

* المالك، صالح محمد: «حملات التوعية العامة والخطوات الأساسية اللازمة لنجاحها»، صحيفة الجزيرة، الرياض، ٨ يوليو، ٢٠٠٠م.

رابعاً: المؤتمرات:

٤٥ ـ الجمالي، أسامة، محاضرة «الإعلام البترولي العربي وتحديات المرحلة القادمة»، الدورة التاسعة عشرة لأساسيات صناعة النفط والغاز، أوابك، الكويت، مارس، ٢٠٠٧م.

٤٦ ـ الحساوي، عواطف: «تسخير الإعلام النفطي لخدمة القضايا النفطية»، محاضرة في مؤتمر الاقتصاد والإعلام، الكويت، ١٨ ـ ١٩ مايو، ١٩٩٨م.